

خصائص الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية والتحكيم على أراضي الاتحاد الروسي

م. د. فائز وهيب يعكوب الشمري*

(*) الجامعة التكنولوجية - كلية هندسة الليزر والالكترونيات البصرية
faiz84waheeb@gmail.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة خصائص الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية وقرارات التحكيم الأجنبي على أراضي الاتحاد الروسي، مع التركيز على الإطار القانوني والإشكاليات العملية التي تواجهها المحاكم الروسية في هذا المجال. يُبرز البحث أهمية وجود آلية قانونية فعالة لضمان الاعتراف المتبادل وتنفيذ الأحكام الأجنبية، خاصةً في ظل تعميق العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية. كما يتناول التحديات الناجمة عن غياب نهج موحد بين المحاكم الروسية في تفسير التشريعات والمعاهدات الدولية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية:

المعاهدات، تنفيذ الأحكام، الأحكام المدنية، إجراءات التحكيم، القانون الدولي الخاص، الاعتراف بالأحكام، مبدأ المعاملة بالمثل، المحاكم الأجنبية

<https://doi.org/10.61279/tq7s8j02>

تاريخ النشر ورقياً: ٢٥ تشرين الاول ٢٠٢٥

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٦/٤ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/١٤

متوفر على الموقع الالكتروني: ٢٥ تشرين الاول ٢٠٢٥

متوفر على: <https://jpls.edu.iq/index.php/jpls/ar/article/view/533>

متوفر على: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

المجلة تعمل بنظام التحكيم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق ضوابط (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي)

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناسخ (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة

للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط في الشعارات ادناه

Features of Recognition and Enforcement of Foreign Court Judgments and Arbitral Awards in the Territory of the Russian Federation

Issue 30
Year 2025

Dr. Faiz Wahib Yaqoub Al-Shammarī^(*)

(*) University of Technology - Faculty of Laser and Optoelectronics Engineering
faiz84waheeb@gmail.com

Abstract

This research aims to examine the features of recognizing and enforcing foreign court judgments and arbitral awards within the territory of the Russian Federation, with particular focus on the legal framework and practical challenges faced by Russian courts in this domain. The study highlights the importance of establishing an effective legal mechanism to ensure mutual recognition and enforcement of foreign judgments, especially in light of deepening international trade and economic relations. It also addresses the challenges arising from the lack of a unified approach among Russian courts in interpreting relevant domestic legislation and international treaties.

Keywords

[Treaties, enforcement of judgments, civil judgments, arbitration procedures, private international law, recognition of judgments, principle of reciprocity, foreign courts.](#)

recommended citation

لأستشهاد بهذا البحث: الشمري، فائز وهيب يعقوب. «خصائص الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية والتحكيم على أراضي الاتحاد الروسي». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٣٠، أكتوبر، ٢٠٢٥، ١١٧-١٤٥.

<https://doi.org/10.61279/tq7s8j02>

Received : 4/6/2025

; accepted :14/7/2025

; published 25 Oct. 2025

published online: 25 Oct. 2025

Available online at: <https://jpls.edu.iq/index.php/jpls/ar/article/view/533>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/18193>

Indexed by:



<https://doaj.org/toc/2664-4088>



prefix 10.61279

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Printing rights are reserved to the (Journal of the College of Law and Political Science) - Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

For more information, follow the links below



المقدمة

أولاً: - فكرة البحث

أهمية الموضوع قيد البحث. إضافةً إلى ذلك، بذلت جهود حثيثة مؤخراً لتطوير التعاون القانوني الدولي مع الدول الأجنبية التي لم يسبق للاتحاد الروسي إبرام اتفاقيات معها لتقديم المساعدة القانونية. يهدف هذا العمل إلى تحليل التشريعات الحالية، والممارسات القضائية، والأبحاث العلمية المتعلقة بالاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها، بالإضافة إلى تحديد مناهج واتجاهات تطوير العلاقات القانونية المتعلقة بالاعتراف بالقرارات الأجنبية وتنفيذها ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار أن الممارسة القضائية والآراء الفقهية تختلف في تطبيق بعض الجوانب المتعلقة بالاعتراف بالقرارات الأجنبية وتنفيذها، رغم وجود أطر قانونية دولية واتفاقيات تنظم هذا المجال. لذلك، سيتناول العمل وجهات نظر مختلفة للعلماء، ويستخلص استنتاجات حول السبل الممكنة لحل المشكلات القائمة المتعلقة بالاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

ثالثاً: - مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم وجود تنظيم قانوني واضح ومتكامل للاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية في التشريع الروسي، مما يؤدي إلى:

١. تضارب الاجتهادات القضائية: اختلاف تفسير المحاكم لشروط التنفيذ، خاصة فيما يتعلق بضرورة وجود معاهدات دولية أو تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل.

تحدّد أهمية موضوع البحث بضرورة إنشاء آلية قانونية فعّالة للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها على أراضي الاتحاد الروسي. في المرحلة الحالية، يُعدّ إرساء مستوى جديد من العلاقات مع دول المجتمع الدولي، قائمًا على تعميق الروابط التجارية والاقتصادية والثقافية بين المشاركين في عملية التكامل، أحد أهم مجالات السياسة الخارجية لدولتنا. وكشرط لا غنى عنه للتنفيذ العملي الناجح لهذه المهمة، يُطلب ترسيخ الضمانات القانونية في التشريعات الحالية للاتحاد الروسي، والتي تسمح بالحماية المناسبة للحقوق الشخصية والمصالح المشروعة للشركاء الأجانب. لذلك، ثمة حاجة إلى الاعتراف بالأثر القانوني لقرارات المحاكم الأجنبية على أراضي الاتحاد الروسي، وفي بعض الحالات، إنفاذ هذه القرارات من خلال استخدام الإجراءات التنفيذية الحكومية. في هذا الصدد، يُعدّ تحسين إجراءات حماية الحقوق الشخصية للمواطنين والشخصيات الاعتبارية المؤكّدة بقرارات المحاكم الأجنبية، ومن ثمّ الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية والتحكيمات الأجنبية، من أهم مجالات تطوير التشريعات المحلية، الهادفة إلى تعزيز توسيع التعاون الدولي للاتحاد الروسي مع الدول الأجنبية.

ثانياً: - أهمية البحث

يُعدّ اعتماد قوانين إجرائية جديدة للاتحاد الروسي، والتي خضعت فيها قضايا الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها لتنظيم مستقل، دليلاً إضافياً على

خامسا: - خطة البحث

- المبحث الأول: مفهوم وأسس الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها.
- المطلب الأول: مفهوم المعاهدة الدولية كأساس للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

- المطلب الثاني: الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

- المبحث الثاني: الأنظمة القانونية للاعتراف للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها.

- المطلب الأول: المبادئ الإجرائية للاعتراف بالأحكام والقرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها.

- المطلب الثاني: الإطار القانوني للفصل في طلبات الاعتراف وتنفيذ الأحكام والقرارات التحكيمية الأجنبية.

الخاتمة.

- قائمة المراجع.

٢. التحفظات السياسية والقانونية تجاه تنفيذ الأحكام الأجنبية: حيث يُثار في بعض الأوساط جدل حول حدود الالتزام بتنفيذ قرارات أجنبية، رغم أن ذلك يتم في إطار اتفاقيات دولية وافق عليها الاتحاد الروسي طواعية كمناسبة لسيادته.

٣. صعوبات عملية في التنفيذ: مثل عدم وضوح الإجراءات واختلافها بين محاكم التحكيم والمحاكم العامة.

رابعا: - منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن من خلال:

١. تحليل التشريعات الروسية (مثل قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التحكيم) والمعاهدات الدولية.

٢. دراسة الاجتهادات القضائية للمحاكم الروسية والأوروبية (فرنسا وبريطانيا).

٣. مقارنة النظريات الفقهية (مثل نظرية امتداد الأثر مقابل نظرية التراكم).

٤. تقييم التطبيقات العملية عبر حالات دراسية مثل تنفيذ أحكام محاكم المملكة المتحدة أو بيلاروسيا.

المبحث الأول: مفهوم وأسس الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها

العديد من القضايا المهمة، بما في ذلك تطوير نهج موحد لموضوعات الاعتراف والتنفيذ. تجدر الإشارة إلى أن عدم توحيد هذه المفاهيم على المستوى التشريعي في روسيا، والاختلاف في النهج المتبعة تجاه هذه الفئات في مستويات مختلفة من المصادر التنظيمية له عدد من العواقب السلبية وقد يستلزم صعوبات مرتبطة بتطبيق معايير الفصول ذات الصلة من قوانين الإجراءات المدنية والتحكيمية. يمكن العثور على محاولة لتحديد مفاهيم الاعتراف بالقرار الأجنبي وتنفيذه في الاتفاقيات الدولية لروسيا. على وجه الخصوص، وفقا للمادة ١٩ من معاهدة المساعدة القانونية في القضايا المدنية والجنائية بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، الصادرة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٢، والمخصصة للقوة القانونية والاعتراف وتنفيذ الأحكام»، تُعطي اعتراف محكمة أحد الطرفين المتعاقدين بقرار قضائي صادر عن الطرف المتعاقد الآخر أو تنفيذه نفس قوة الاعتراف أو التنفيذ لقرار قضائي صادر عن هذا الطرف. ومع ذلك، يصعب اعتبار هذا التعريف موفقا. قبل الخوض مباشرة في مضمون شروط الاعتراف بالقرارات الأجنبية وتنفيذها، لا بد من التطرق إلى الأحكام النظرية التي وضعها باحثون غربيون وروس، والتي تُشكل أساس تعريف المفاهيم المذكورة أعلاه^٢.

في الدعاوى المدنية ذات العنصر الأجنبي الدولي، تُعد مسألة الاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية وتنفيذه المسألة الأهم، إذ تُحسم المنازعات في هذه المرحلة الإجرائية بالتنفيذ النهائي، وذلك من خلال الوفاء المادي بمطالبات المدعي. إلا أن الحل العملي لهذه المسألة معقد، إذ إن قرار المحكمة، باعتباره عملاً من أعمال السلطة العامة لدولة ما، صادراً ضمن نطاق اختصاصها القضائي، يجب الاعتراف به وتنفيذه على أراضي دولة أخرى، لأن أثر قرار المحكمة الصادر على أراضي دولة ما يقتصر على حدودها الإقليمية. وبموجب مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً، وهي السلامة الإقليمية والمساواة في السيادة بين الدول، لا يمكن الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه على أراضي أي دولة إلا بناءً على الأحكام ذات الصلة من التشريعات الوطنية أو المعاهدات الدولية. ولا يُعد الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها مفهومين متكافئين. تتطلب بعض قرارات المحكمة الاعتراف فقط، في حين تتطلب قرارات أخرى أيضاً إجراءات تنفيذية^١.

يلعب مفهوم الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها دوراً رئيسياً في حل العديد من القضايا الناشئة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية. بدون تعريف واضح لمحتوى ونطاق الفئات المذكورة أعلاه، من المستحيل حل

١. قرار الجلسة الكاملة للمحكمة العليا للتحكيم بتاريخ ١١ يونيو ١٩٩٩ رقم ٨ بشأن تأثير المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي فيما يتعلق بقضايا إجراءات التحكيم.

٢. اتفاقية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٢ «بشأن إجراءات حل النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية».

مع حدود تأثير الأفعال القضائية الروسية، فإن تأثير الأفعال القضائية الأجنبية، إذا تم الاعتراف بها في روسيا، يجب أن يمتد إلى حدود التأثير في الدولة التي صدر الفعل القضائي الأجنبي على أراضيها.

كمثال إيجابي على هذا الوضع، يمكن الاستشهاد بالمادة 84b من القانون النمساوي لعام 1896 «الناظم لإجراءات التنفيذ واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين المطالبات» (ميثاق إجراءات التنفيذ). تُرسي هذه المادة القاعدة التي بموجبها يُعتبر سند التنفيذ الأجنبي محلياً (نمساوياً) بعد نفاذ إعلان التنفيذ الجبري. ومع ذلك، لا يُمنح أثراً أكبر من أثره في دولة المنشأ. لذا، عند تحديد مضمون مفاهيم الاعتراف بالأحكام القضائية الأجنبية وتنفيذها، يُنصح بالبناء على نظرية التراكم (الاستيعاب)، بشرط ألا يتجاوز أثر الاعتراف بقرار قضائي أجنبي نطاق الأحكام القضائية للدولة المعترفة، أو نطاقه في دولة المنشأ.

المطلب الأول: مفهوم المعاهدة الدولية كأساس للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها

في النظام القانوني الروسي، تُكرس القوانين التشريعية مبادئ الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها. فبالإضافة إلى دستور الاتحاد الروسي، الذي يُرسي المبادئ الأساسية للإجراءات المدنية، والقانون الفيدرالي الصادر في 31 ديسمبر 1996 «الناظم للنظام القضائي للاتحاد

وفقاً لنظرية امتداد الأثر، والتي تُسمى أحياناً نظرية امتداد آثار الحكم الأجنبي، فإن الاعتراف بالحكم يُعطيه نفس الأثر الذي له في الدولة التي صدر الحكم في إقليمها السيادي. وفي مقدمتهم لهذه النظرية، يُشير الباحثون، وهم محققين تماماً، إلى أنه نظراً لاختلاف أثر الأحكام اختلافاً كبيراً في الأنظمة القانونية المختلفة، فإن منح حكم أجنبي نفس الأثر المُعطى في الدولة التي صدر فيها قد يكون له عواقب غير متوقعة. على سبيل المثال، في فرنسا، يُعطي الحكم الصادر ضد المدعى عليه الرئيسي نفس الأثر ضد الكفيل في الوقت نفسه، ولكن من الصعب الحديث عن جواز منح حكم فرنسي خصائص مماثلة في روسيا.

للسبب المذكور أعلاه، فإن نظرية التراكم، والتي يشار إليها أيضاً باسم نظرية الاستيعاب، هي الأكثر تفضيلاً وممارسة. بناءً على هذه النظرية، لا يمكن توسيع نطاق تأثير القرار القضائي الأجنبي إلا إلى حد القرار المقابل والمماثل الصادر داخل الدولة المعترفة. في الواقع، يكون موضوع الاعتراف والتنفيذ دائماً إجراءً قضائياً محددًا. ومن المنطقي تماماً ألا تمنح الدولة المعترفة، التي تستبدل بالفعل في قضية محددة إجراءاتها الخاص بإجراء قضائي أجنبي يؤكد حقوق والتزامات الأطراف، الإجراءات القضائية الأجنبي المعترف به عواقب أكبر مما هو عليه في الحل المحلي لنفس القضية. وفي هذا الصدد، لا يمكن منح القرارات القضائية الأجنبية في الاتحاد الروسي تأثيراً أوسع من القرارات القضائية الروسية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه إذا كانت الحدود الموضوعية والذاتية لتأثير القرار القضائي الأجنبي محدودة بالمقارنة

المحاكم الأجنبية، بما في ذلك قرارات الموافقة على اتفاقيات التسوية، إذا كان ذلك منصوصاً عليه في معاهدة دولية للاتحاد الروسي. يبدو أن ذكر القانون الاتحادي في الفقرة ١ من المادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم لا يُغير جوهر القضية، لأن كلا القانونين يُركزان بشكل رئيسي على المعاهدة الدولية كأساس للاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية وتنفيذه، ولكن في الواقع، هذا ليس هو الحال على الإطلاق. إن إمكانية الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه على أساس القانون الاتحادي تعني إدخال أساس جديد لمثل هذا الاعتراف والتنفيذ، وهو أمر منصوص عليه في القوانين الفيدرالية الفردية^٦.

وبالتالي، فإن المسألة الجوهرية المتعلقة بنطاق أحكام المحاكم الأجنبية القابلة للتنفيذ في روسيا مُحلّة في كلٍّ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي، وذلك بناءً على وجود معاهدة دولية بهذا الشأن مع الدولة التي أصدرت حكمها القرار (المادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية، والمادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم). ويستند كلا القانونين إلى أحكام الجزء الثالث من المادة ٦ من القانون الدستوري الاتحادي «بشأن النظام القضائي للاتحاد الروسي»، والتي تنص على أن «الطابع الإلزامي لقرارات المحاكم الأجنبية والمحاكم الدولية وهيئات التحكيم على أراضي الاتحاد الروسي

الروسي^٣»، ترد أحكام في هذا المجال في قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي^٤، الذي دخل حيز النفاذ في ١ شباط ٢٠٠٣ (الفصل ٤٥)، وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي^٥، الذي دخل حيز النفاذ في ١ سبتمبر ٢٠٠٢ (الفصل ٣١). القانون الفيدرالي الروسي الصادر في ٣١ كانون الأول ١٩٩٦ رقم ١- FKZ «الناظم للنظام القضائي في الاتحاد الروسي» أنشأ القاعدة التي تنص على أن «الطبيعة الملزمة لقرارات المحاكم الأجنبية والمحاكم الدولية والتحكيمات على أراضي الاتحاد الروسي يتم تحديدها من خلال المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي» (الجزء ٣ من المادة ٦).

في أي حالات، أي تحت أي شروط، يُمكن الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه في روسيا؟ يُجيب قانون أصول التحكيم وقانون أصول المحاكمات المدنية على هذا السؤال بشكل مختلف. وفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم، تُعترف وتُنفذ قرارات المحاكم الأجنبية التي تُصدرها بشأن النزاعات والقضايا الأخرى الناشئة في سياق الأنشطة التجارية والاقتصادية الأخرى في روسيا من قِبل محاكم التحكيم إذا كان الاعتراف بهذه القرارات وتنفيذها منصوصاً عليه في معاهدة دولية للاتحاد الروسي والقانون الاتحادي. وفقاً للفقرة ١ من المادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية، تُعترف وتُنفذ قرارات

٣. القانون الدستوري الاتحادي المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ رقم ١- FKZ «بشأن النظام القضائي في الاتحاد الروسي».

٤. قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي المؤرخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ رقم ١٣٨- FZ // النسخة الحالية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥.

٥. قانون إجراءات التحكيم في الاتحاد الروسي المؤرخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٢ رقم ٩٥- FZ // النسخة الحالية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥.

٦. قانون الاتحاد الروسي المؤرخ ٧ يوليو ١٩٩٣ رقم ٥٣٣٨-١ «الناظم للتحكيم التجاري الدولي».

عادةً ما يُفسر التعاون في تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية على أنه تنازل عن السيادة الوطنية لصالح دولة أخرى. وهذا التصور - السائد في روسيا - يعكس في الواقع الحالي لنظام العلاقات القانونية الدولية، الذي لا يُحقق تطلعات الأطراف المعنية، سواءً كانت أجنبية أو روسية.

كما يتجلى هذا التحدي في الصعوبات القانونية التي تواجه تنفيذ قرار تحكيم أجنبي لصالح طرف روسي ضد كيان أجنبي. فالعوائق التي تُفرض أمام القرارات غير المرغوب فيها تعيق في المقابل تنفيذ الأحكام الأجنبية التي تصب في مصلحة روسيا، فضلاً عن تقييد نطاق تنفيذ الأحكام الروسية خارجياً. ومن المنطقي في هذا السياق استبدال هذه العوائق بآلية انتقائية تتيح معالجة هذه القضايا بشكل متوازن.

وبالتالي، فإن أهم شرط أساسي للاعتراف بأحكام المحاكم الأجنبية وتنفيذها في روسيا هو وجود معاهدة دولية ثنائية أو متعددة الأطراف تنص على هذه الإمكانية، أو قانون فيدرالي ينص صراحةً على جواز الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها في حال عدم وجود معاهدة دولية.

المطلب الثاني: الاعتراف

بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها

في الوقت الحاضر، يتبنى الفقه المحلي الروسي للقانون الدولي الخاص موقفاً مفاده أنه لا ينبغي استبعاد إمكانية تنفيذ القرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية والاعتراف بها على أساس المعاملة بالمثل في الاتحاد الروسي. وقد تناولت

يُحدّد بموجب المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي». وكما يتضح، لم يُحيد المشرع عن المبدأ المطبق سابقاً في روسيا، على الرغم من أنه خلال تطوير قانون أصول التحكيم وقانون أصول المحاكمات المدنية، طُرحت مقترحات وأُثبتت للسماح بتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية حتى في غياب معاهدة دولية، شريطة مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات مع الدولة المعنية.

وبالتالي، فإن المسألة الجوهرية المتعلقة بنطاق أحكام المحاكم الأجنبية القابلة للتنفيذ في روسيا محلّة في كلٍّ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي، وذلك بناءً على وجود معاهدة دولية بهذا الشأن مع الدولة التي أصدرت حكمها القرار (المادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية، والمادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم). ويستند كلا القانونين إلى أحكام الجزء الثالث من المادة ٦ من القانون الدستوري الاتحادي «بشأن النظام القضائي للاتحاد الروسي»، والتي تنص على أن «الطابع الإلزامي لقرارات المحاكم الأجنبية والمحاكم الدولية وهيئات التحكيم على أراضي الاتحاد الروسي يُحدّد بموجب المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي». وكما يتضح، لم يُحيد المشرع عن المبدأ المطبق سابقاً في روسيا، على الرغم من أنه خلال تطوير قانون أصول التحكيم وقانون أصول المحاكمات المدنية، طُرحت مقترحات وأُثبتت للسماح بتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية حتى في غياب معاهدة دولية، شريطة مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات مع الدولة المعنية.

المقال أنه من الممكن لفت الانتباه إلى جوانب قانونية دولية تُشير إلى عدم صحة الموقف العقائدي قيد البحث^٦.

لننظر في مسألة ما إذا كان مبدأ المعاملة بالمثل مبدأً معترفًا به عمومًا في القانون الدولي. للإجابة على هذا السؤال، لا بد من تعريف مفهوم «مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا». يستخدم التشريع الوطني الروسي عبارة «مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا». بالإضافة إلى الجزء الرابع من المادة ١٥ من دستور الاتحاد الروسي، يُشار إلى هذا المصطلح في القانون المدني للاتحاد الروسي (المادة ٧)، والقانون الجنائي للاتحاد الروسي (المادة ١)، وقانون أصول المحاكمات الجنائية للاتحاد الروسي (المادة ١)، وغيرها. ومع ذلك، ورغم كثرة ذكر مصطلح «مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا»، لا يُفصح أي قانون دولي أو تشريع قانوني محلي تنظيمي عن هذا المفهوم. كما أن مبدأ القانون الدولي لا يُقدم إجابة واضحة على ما يُقصد بـ «مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا».

يكشف تشيرينيتشينكو عن مفهوم «مبادئ القانون الدولي» من خلال فئة «قواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا»، معتبرًا إياها «قواعد قانونية دولية معترف بها عمومًا ذات طابع عام للغاية». بدوره، وبالإشارة إلى مصطلح «قواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا»، يؤكد تشيرينيتشينكو أن «القواعد المعترف بها عمومًا تُعتبر كذلك لأن جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبًا،

مقالة الفقيه ليتفينسكي: يعود ظهور هذا الموقف، إلى حد ما، إلى أحكام التشريع الروسي الحالي، التي تنص على أنه لا يمكن تنفيذ قرار قضائي أو تحكيمي أجنبي والاعتراف به في روسيا إلا في ظل وجود معاهدة دولية للاتحاد الروسي وقانون اتحادي (المادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي، والمادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي)^٧.

في إثبات إمكانية تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية والاعتراف بها، يستند ممثلو النهج الفقهي المذكور أعلاه إلى حجتين رئيسيتين: أ) مبدأ المعاملة بالمثل مبدأ معترف به عمومًا في القانون الدولي، وهو بدوره يُشكل النظام القانوني لروسيا (الجزء الرابع من المادة ١٥ من دستور الاتحاد الروسي)؛ ب) تُلزم اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠، التي أصبحت جزءًا من النظام القانوني لروسيا، الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية. وهذا يعني إمكانية تنفيذ الأحكام القضائية والاعتراف بها على أساس المعاملة بالمثل، بغض النظر عن نوعها أو فنتها. ولا يتعلق هذا بتنفيذ فئة معينة من الأحكام القضائية والاعتراف بها على أراضي الدولة (على سبيل المثال، القانون الاتحادي «بشأن الإعسار (الإفلاس)»، الذي كرس أحكامًا بشأن الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية الصادرة في قضايا الإفلاس على أساس المعاملة بالمثل). تجدر الإشارة إلى أن الفقيه ليتفينسكي انتقد هذه الحجج نقداً وافياً في المقال المذكور. ورأى كاتب

٧. ليتفينسكي د.ف. الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية في القضايا المدنية. سانت بطرسبرغ، ٢٠٠٥.

٨. ليتفينسكي د.ف. مرة أخرى حول إمكانية تنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية على أراضي الاتحاد الروسي في غياب معاهدة دولية // نشرة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي. ٢٠٠٦. رقم ٤-٥.

بين الدول، ويقبلها ويعترف بها المجتمع الدولي ككل، وتكفلها القوة القسرية للدول أو منظمة حكومية دولية. تجدر الإشارة إلى أن تعريفًا مشابهًا لـ «قاعدة قانونية دولية معترف بها عموماً» ورد في قرار الجلسة الكاملة للمحكمة العليا للاتحاد الروسي، المؤرخ ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٣، رقم ٥. ووفقاً للفقرة ١ من القرار، «يُفهم أن قاعدة القانون الدولي المعترف بها عموماً هي قاعدة سلوك مقبولة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل باعتبارها ملزمة قانوناً».

يُفهم من عبارة «مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً» أنها القواعد الأساسية والمعترف بها عموماً في القانون الدولي، والتي يُعدّ الانحراف عنها أمراً غير مقبول. علاوة على ذلك، يُميّز بين نوعين من المبادئ فيما يتعلق بالمبادئ المعترف بها عموماً: مبادئ أساسية ومبادئ قطاعية معترف بها عموماً في القانون الدولي. وقد أعطى قرار الجلسة الكاملة للمحكمة العليا للاتحاد الروسي، رقم ٥، الصادر في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٣، تعريفًا مشابهًا لـ «مبدأ القانون الدولي المعترف به عموماً»، والذي يُفهم على أنه قاعدة أساسية أمرّة في القانون الدولي، مقبولة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي ككل، ويُعتبر الانحراف عنها أمراً غير مقبول. بناءً على ما سبق، من غير المعقول اعتبار مبدأ المعاملة بالمثل مبدأً من مبادئ القانون الدولي العام، وبالتالي إدراجه في النظام القانوني للاتحاد الروسي باستخدام الجزء الرابع من المادة ١٥ من دستور الاتحاد الروسي، لتبرير تنفيذ قرارات قضائية أو تحكيمية أجنبية على أراضي روسيا وفي

بشكل مباشر أو غير مباشر، اتفقوا على اعتبارها ملزمة لهم. إنها (القواعد) تُشكل نوعاً من «إطار» القانون الدولي. على سبيل المثال، تُعترف عموماً بقاعدة تنص على حرمة شخص الممثل الدبلوماسي أو قاعدة تُكرس حرية الملاحة في أعالي البحار. ويمكن إعادة إنتاج هذه القواعد وتأكيداتها وتحديثها في المعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، ولكن هذا لا يُقلل من أهميتها كما هي معترف بها عموماً». لفت الفقيه أوشاكوف الانتباه إلى وجود «مبادئ أساسية للقانون الدولي» ضمن إطار القانون الدولي، بالإضافة إلى «قواعد-مبادئ» مميزة لكل فرع من فروع القانون الدولي. ويقصد «بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي» «منظومة من قواعد متشابهة ومترابطة من القانون الدولي العام، تُنظّم بشكل عام سلوك الدول وسائر أشخاص القانون الدولي في جميع مجالات العلاقات الدولية، وهي قواعد ملزمة بطبيعتها، وتُحدد بشكل مُركّز المحتوى والغرض الأساسيين للقانون الدولي»^٩.

بمقارنة المبادئ القانونية الدولية بالمبادئ القانونية الوطنية، يؤكد أوسينكو أن مبادئ القانون الدولي هي «في المقام الأول قواعده الأساسية والأكثر عمومية، والتي تُعبّر في الوقت نفسه عن الأفكار التي يقوم عليها نظام القانون الدولي بأكمله». وبالنظر إلى المواقف المذكورة أعلاه بشأن المبادئ والقواعد المعترف بها عموماً في القانون الدولي، وكذلك محتوى المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩، ينبغي فهم «القاعدة المعترف بها عموماً في القانون الدولي» على أنها قاعدة سلوك تُنظّم العلاقات

٩. جريجوريف ل.أ. حول التعاون الدولي في مجال تنفيذ قرارات المحاكم // مجلة المحامي. ٢٠٠٥. رقم ١٢.

بين الأهداف المنشودة من إلحاق عواقب سلبية بالدولة التي ترفض الاعتراف بالقرارات القضائية الأجنبية، والعواقب الفعلية التي تحدث عندما لا يلحق الضرر بشكل أكبر بالكيان الذي تُوجه إليه هذه العواقب السلبية، بل بكيانات أخرى غير مسؤولة عن عدم اعتراف الدولة بالقرارات الأجنبية. لهذا السبب، لا يسع المرء إلا أن يتفق مع لينفينسكي، الذي يُشير إلى أنه عند تقييم إمكانية الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه، ينبغي الانطلاق في المقام الأول ليس من موقف الدولة الأجنبية من القرارات القضائية المحلية، بل من تحليل القرار الأجنبي نفسه المُقدم للتنفيذ^{١١}.

فهل من الممكن حالياً تنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية في غياب معاهدة دولية مع الدولة التي أصدرت حكمها القرار تنص على تنفيذ القرارات، إذا كان من الممكن إثبات وجود المعاملة بالمثل، أي إذا تم تنفيذ قرارات المحاكم الروسية في الدولة التي صدر فيها القرار المطلوب تنفيذه؟

لننتقل إلى الممارسة القضائية. وهكذا، فقد نوقش على نطاق واسع في الأدبيات قرار الدائرة المدنية بالمحكمة العليا للاتحاد الروسي الصادر في ٧ حزيران ٢٠٠٢، وقرار محكمة التحكيم الفيدرالية لمنطقة موسكو الصادر في ٢ كانون الأول ٢٠٠٢، واللذين سبق ذكرهما. وتناولا مسألة السماح بتنفيذ قرار محكمة العدل العليا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الصادر في ١٦ تشرين

غياب معاهدة دولية للاتحاد الروسي.

يُعتبر مبدأ المعاملة بالمثل والمعاملة الدولية مبدأ قانونياً دولياً معترفاً به على نطاق واسع، وهو «ليس غريباً على النظام القانوني الروسي» من قِبل مؤلفين مثل الفقيه أنوفريفا، والفقيه دميترييفا، والفقيه نشاتاييفا. واتباعاً لمبدأ القانون الدولي المعترف به على نطاق واسع - وهو مبدأ المساواة في السيادة بين الدول - يؤكد مبدأ القانون الدولي الخاص، بحق، على أن «أثر قرار محكمة صادر عن محكمة دولة واحدة يقتصر، من حيث المبدأ، على إقليم تلك الدولة. ويتحدد قبول الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه بموجب تشريعات الدولة المعنية والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها». لذلك، لا يمكن للفرد، مع تساوي جميع العوامل الأخرى، المطالبة بحماية الحقوق التي تكفلها اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والبروتوكولات الملحقة بها إلا إذا أصبح قرار قضائي أو تحكيمي أجنبي ملزماً ضمن النظام القانوني للدولة^{١٢}. علاوة على ذلك، تستند ممارسة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تحديداً إلى هذا الموقف.

لذا، من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد حالياً قواعد في القانون الدولي تلزم الاتحاد الروسي بتنفيذ أو الاعتراف بالقرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل. وفي نهاية المطاف، قد تتجلى العواقب السلبية لعدم الاعتراف بالقرارات الأجنبية أيضاً فيما يتعلق بالدولة نفسها التي ترفض الاعتراف. هناك تناقض

١٠. إلسيف ن. ج. تعليق على قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي. موسكو، ٢٠٠٦.
١١. لينفينسكي د. ف، قضايا الاعتراف بقرارات محاكم الدول الأجنبية وتنفيذها (بناءً على تحليل القانونين الفرنسي والروسي). سانت بطرسبرغ، ٢٠٠٣.
١٢. قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي رقم ٥-٠٢-٦٤-G بتاريخ ٠٦، ٠٦، ٠٧.
١٣. قرار المحكمة الفيدرالية للتحكيم لضاحية موسكو بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٢ رقم ٤٠-A/KG-٧٨١٣/٠٢.

لرفض النظر في طلب مُقدّم من طرف ذي مصلحة للاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه. إضافةً إلى ذلك، واستناداً إلى المبدأ نفسه، ترى هذه المحاكم ضرورة التحقق من مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل في الدولة التي صدر منها قرار المحكمة المُقترح تنفيذه في روسيا. ويُعتبر عدم إثبات مبدأ المعاملة بالمثل، بل وانتهاكه، سبباً لرفض الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه. أما بالنسبة للمحاكم ذات الاختصاص العام، فإن موقفها يقوم تقليدياً على عدم جواز التنفيذ إلا في وجود معاهدة دولية (ولم يُغيّر هذا الموقف، على حد علمنا، إلا في القضية المذكورة أعلاه المتعلقة بالدعوى المرفوعة ضد «جراحة العين المجهريّة»)^{١٥}. وهكذا، في قضية تتعلق بتربية طفل وتحصيل نفقة (نشأ النزاع بين مواطن فنلندي ومواطن روسي)، طُرح سؤال حول إنفاذ قرار محكمة هلسنكي في روسيا. أقرت المحكمة العليا للاتحاد الروسي بصحة رفض التنفيذ، لأن المعاهدة المبرمة بين الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) وفنلندا بشأن الحماية القانونية والمساعدة القانونية في القضايا المدنية والأسرية والجنايحية لا تنص على إنفاذ قرارات المحاكم^{١٦}. وبالتالي، نخلص إلى أنه لإنفاذ قرارات المحاكم الأجنبية في روسيا وفقاً للتشريع الروسي الحالي، من الضروري إثبات وجود معاهدة دولية بين روسيا والدولة التي أصدرت محكمتها القرار، تنص بشكل مباشر على الاعتراف بقرارات المحاكم

الأول ٢٠٠٠، في روسيا، والصادر بشأن دعوى بنك موسكو نارودني المحدود (لندن)، التابع للبنك المركزي للاتحاد الروسي، ضد المؤسسة الحكومية الروسية المشتركة بين القطاعات العلمية والتقنية «جراحة العين المجهريّة» التي تحمل اسم الأكاديمي فيدوروف، بشأن استرداد مبالغ مالية. أشارت هذه القرارات، وكذلك قرارات أخرى صادرة في هذه القضية، إلى إمكانية قبول التماس تنفيذ حكم حتى في غياب معاهدة دولية ذات صلة مع بريطانيا العظمى، إذا اعترفت محاكم دولة أجنبية بقرارات المحاكم الروسية ونفذتها، بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل. في «مراجعة ممارسات محاكم التحكيم في النظر في قضايا الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها، والطعن في قرارات محاكم التحكيم، وإصدار أوامر التنفيذ للتنفيذ الإلزامي لقرارات محاكم التحكيم» (رسالة إعلامية من هيئة رئاسة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، العدد ١٩٦)، المنشورة في العدد الثالث من نشرة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي لعام ٢٠٠٦، لا يوجد أي ذكر للإذن بتنفيذ القرارات الأجنبية في غياب معاهدة دولية. ومع ذلك، لا يوجد أي ذكر للعكس أيضاً - لعدم قانونية الإذن بالتنفيذ في هذه القضية. في غضون ذلك، محاكم التحكيم على نحو متزايد، ترى مسترشدةً بمبدأ المعاملة بالمثل (المجاملة الدولية)، أنه من الممكن الانطلاق من أن غياب معاهدة دولية لا يمكن أن يُشكل سبباً

١٤. رسالة توضيحية من هيئة رئاسة المحكمة العليا للتحكيم في الاتحاد الروسي بتاريخ ٢٢ ديسمبر

٢٠٠٥ رقم ٩٦

١٥. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة الشرق الأقصى بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٣، رقم ٢٠٣-F٠٣/١٠٣-١٤٠/١٠٣-١٤٠.

١٦. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة موسكو بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٣، رقم ٢٤٤٨/KG-A٤٠-P-٠٣.

الأجنبية وإنفاذها في الدول المشاركة^{١٧}.
إن غياب مثل هذه المعاهدة يستبعد إمكانية
الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وهيئة
تحكيم أجنبية وإنفاذهما (التحكيم)^{١٨}.

١٧. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة موسكو بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥، رقم KG-
٤٠/A/٨٥٨١-٠٥-P.
١٨. بوغوسلافسكي م.م، القانون الدولي الخاص: الكتاب الدراسي. مجلة المحامي، ٢٠٠٥.

المبحث الثاني: الأنظمة القانونية للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية وتنفيذها

بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية مع الدول الأخرى.

هناك أربع طرق رئيسية للاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها:

* إجراءات الاعتراف بنوع خاص من أحكام المحاكم ضد الدولة وتنفيذها. يتعلق هذا بقرارات بعض المحاكم الدولية المنشأة والعاملة بناءً على اتفاقيات ومعاهدات دولية. على سبيل المثال، قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي يجب تنفيذها مباشرة في أراضي الدول الأعضاء في مجلس أوروبا.

* تنفيذ قرار محكمة أجنبية دون أي تحفظات. ومثل هذا الأسلوب الوطني حالياً الاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروسيا «بشأن إجراءات التنفيذ المتبادل للأحكام القضائية الصادرة عن محاكم التحكيم في الاتحاد الروسي والمحاكم الاقتصادية في جمهورية بيلاروسيا»^{١٩}. لا تتطلب الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المختصة إجراءات اعتراف خاصة، وتنفذ بنفس طريقة الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الوطنية بناءً على وثائق التنفيذ الصادرة عن المحاكم التي أصدرت القرار. تُوقع وثائق التنفيذ من قبل القاضي، وتُختم، وتُقدم باللغة الروسية، ولا تتطلب تصديقاً.

المطلب الأول: المبادئ الإجرائية للاعتراف بالأحكام والقرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها

مع اعتماد قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد للاتحاد الروسي وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي، تم تقديم قدر من الوضوح في المسألة الخلافية المتعلقة بإجراءات تنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية الصادرة في النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، والتي نوقشت بنشاط في الفقه وتسببت في صعوبات في الممارسة. وقد تم حل هذه المسألة الآن على أساس تحديد الاختصاص بين محاكم التحكيم والمحاكم ذات الاختصاص العام. يتم تنفيذ القرارات المتعلقة بالقضايا المذكورة أعلاه في روسيا من قبل محاكم التحكيم وفقاً لقواعد الفصل ٣١ من قانون أصول التحكيم، وفي جميع

* تنفيذ قرار محكمة أجنبية بموجب إجراء مبسط للتحقق منه بناءً على طلب الطرف المعني مع دراسة الاعتراضات المحتملة للمدين. على سبيل المثال، بموجب اتفاقية كييف المؤرخة ١٩٩٢/٠٣/٢٠ «بشأن إجراءات حل النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية».

* استئناف القرار أمام محكمة الدولة في مكان تنفيذه، مع التماس للتنفيذ الجبري، في إطار إجراء قانوني محدد، ينظر في طلب المدعي واعتراضات المدعى عليه، ويُعرف باسم «الأمر التنفيذي». ومن الأمثلة على ذلك معاهدات الاتحاد الروسي

١٩. اتفاقية بين الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروسيا بشأن إجراءات التنفيذ المتبادل للأحكام القضائية الصادرة عن محاكم التحكيم في الاتحاد الروسي والمحاكم الاقتصادية في جمهورية بيلاروسيا. تم إبرامه في موسكو بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠١، وتم التصديق عليه من قبل الاتحاد الروسي بموجب القانون الاتحادي المؤرخ ١١ يوليو ٢٠٠٢ رقم FZ-٩٠ // مجموعة تشريعات الاتحاد الروسي. ٢٠٠٢. رقم ٢٨. ص ٢٧٩٤.

بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، ١٩٥٨). ولا بد من الاعتراف بأن التطبيق العملي لهذه المواد ينطوي على إشكالية بالغة، أولاً، لأن العديد من الدول، عند التصديق على اتفاقية نيويورك، أبدت تحفظاً على تطبيقها حصرياً على النزاعات ذات الطبيعة التجارية، وثانياً، لأنه لم تُسجل في ممارسة إنفاذ القانون الروسي حتى الآن حالات التماس للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية ذات الطبيعة غير الاقتصادية (غير التجارية) وتنفيذها.

لكل فرع من فروع القضاء إجراءاته الخاصة لتنفيذ الأحكام الأجنبية. ومع ذلك، لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه الإجراءات، إذ يُستخدم في كلتا الحالتين نظام إصدار أمر التنفيذ (كان إصدار أمر التنفيذ مطلوباً سابقاً، قبل اعتماد قانون أصول المحاكمات المدنية الجديد للاتحاد الروسي وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي). عندما تُصدر المحكمة إدّناً بالتنفيذ، لا يُراجع القرار الأجنبي من حيث موضوعه، بل تتحقق فقط من استيفاء الشروط المنصوص عليها للاعتراف به وتنفيذه^{٢١}.

بالطبع، قد تُرسي معاهدة دولية لائحة مختلفة هنا أيضاً. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الاتفاقية المبرمة بين روسيا وبيلاروسيا بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١ «بشأن إجراءات التنفيذ المتبادل للأحكام القضائية الصادرة عن محاكم التحكيم في الاتحاد الروسي والمحاكم الاقتصادية في جمهورية بيلاروسيا» (دخلت حيز النفاذ في ٢٩ تموز ٢٠٠٢)، والتي تنص على

القضايا الأخرى - من قبل المحاكم ذات الاختصاص العام بناءً على قواعد قانون أصول المحاكمات المدنية. في الوقت نفسه، يبدو أن القانون لا يولي أي أهمية للمحكمة التي أصدرت القرار في الخارج (الاختصاص العام أو التجاري). بالنسبة لتحديد الاختصاص، فإن طبيعة النزاع فقط هي المهمة (وهذا يتبع من القانون). وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي (المادة ٢٤١)، تعترف محاكم التحكيم في روسيا وتنفذ فئتين من القرارات: أولاً، قرارات محاكم الدول الأجنبية التي اعتمدها بشأن النزاعات والقضايا الأخرى الناشئة في سياق الأنشطة التجارية والاقتصادية الأخرى، وثانياً، قرارات التحكيم الأجنبية، والتي يفهم منها أنها تعني قرارات محاكم التحكيم والتحكيم التجاري الدولي التي اعتمدها في أراضي الدول الأجنبية بشأن النزاعات والقضايا الأخرى الناشئة في سياق الأنشطة التجارية والاقتصادية الأخرى^{٢٢}.

تخضع قضايا الاعتراف وتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية الأخرى في القضايا المدنية، بما في ذلك قرارات الموافقة على اتفاقيات التسوية، لاختصاص المحاكم ذات الاختصاص العام (المادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي). وتنظم مواد منفصلة من قانون أصول المحاكمات المدنية الاعتراف بقرارات محاكم التحكيم الأجنبية (التحكيم) وتنفيذها (المادتان ٤١٦ و ٤١٧). وتتوافق صياغة هذه المواد مع أحكام اتفاقية الاعتراف

٢٠. كوماروفاج. القرار الأجنبي - التنفيذ الروسي (الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها في ممارسة محكمة التحكيم بموسكو) // محامي الأعمال. ٢٠٠٣. العدد ٢١.

٢١. ستارجينيتسكي ف.ب. قرار المحكمة الأجنبية كأساس لإجراء تعديلات على السجل العام للدولة في الاتحاد الروسي // مجلة ممارسة التحكيم. ٢٠١٠. رقم ٨.

تبدأ إجراءات إصدار أمر قضائي على حكم قضائي أو تحكيمي أجنبي من لحظة تقديم طلب الاعتراف بقرار محكمة أجنبية أو حكم تحكيم أجنبي وتنفيذه، بناءً على طلب طرف ذي مصلحة في نزاع تنظر فيه محكمة أو هيئة تحكيم أجنبية. وفي إطار اختصاصها، تضمن وزارة العدل الروسية، عند تطبيقها للمعاهدات الدولية، قبول طلبات تنفيذ أحكام المحاكم وإحالتها للبت في موضوعها إلى الجهات الروسية والأجنبية المختصة، وفقاً لقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي. ويتقدم المدعي، وهو الطرف في قضية الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه، والذي صدر لصالحه القرار، بطلب الاعتراف به وتنفيذه إلى المحكمة المختصة في محل إقامة المدعى عليه (للأفراد) أو في محل إقامة المدعى عليه (للشخصيات الاعتبارية) الذي صدر ضده قرار المحكمة الأجنبية. إذا كان موطن المدعى عليه مجهولاً، يُمكن تقديم طلب إلى المحكمة في مقرّ ممتلكات المدعى عليهم الأفراد أو الشخصيات الاعتبارية. تنظر محكمة التحكيم في طلبات إصدار أمر تنفيذي للتنفيذ الجبري لقرار تحكيم تجاري دولي في مقرّ إقامة المدعى عليه أو محلّه، أو في حال عدم معرفتهما، في مقرّ ممتلكاته^{٢٢}.

يُقدّم طلب الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وحكم تحكيم أجنبي وتنفيذه كتابياً، ويجب أن يوقعه المدعي أو من ينوب عنه. ووفقاً للمادة ٢٤٢ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، يجب أن يُبين

أن القرارات القضائية «لا تتطلب إجراءات اعتراف خاصة، وتنفذ بنفس طريقة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن محاكم دولتها، بناءً على الوثائق التنفيذية الصادرة عن المحاكم التي أصدرتها» (المادة ١).

إن تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية دون أي إجراء أو حتى الحد الأدنى من التحقق من قبل المحكمة أمر نادر في الممارسة العالمية ويمكن اعتباره أعلى درجة من الثقة في قرارات محاكم دولة أخرى.

وفقاً للمادة ٤١٠ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي، يتم النظر في التماس المدعي للتنفيذ الإلزامي لقرار محكمة أجنبية من قبل المحكمة العليا للجمهورية، أو المحكمة الإقليمية أو المقاطعة، أو محكمة مدينة ذات أهمية اتحادية، أو محكمة منطقة ذاتية الحكم أو محكمة أوكروغ ذاتية الحكم في مكان إقامة أو موقع المدعى عليه في الاتحاد الروسي، وإذا لم يكن للمدين مكان إقامة أو موقع في الاتحاد الروسي أو كان موقعه غير معروف، في موقع ممتلكاته^{٢٣}.

وفقاً للمادة ٢٤٢ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، يتم تقديم طلب الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وجائزة تحكيم أجنبية وتنفيذها من قبل الطرف في النزاع الذي صدر القرار لصالحه (المدعي) إلى محكمة التحكيم في الكيان المكون للاتحاد الروسي في موقع أو مكان إقامة المدعى عليه أو، إذا كان موقع أو مكان إقامة المدعى عليه غير معروف، في موقع ممتلكات المدعى عليه.

٢٢. ماريشيفان. ن. ي. قضايا الاعتراف وتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية في روسيا // مجلة القانون الروسي. ٢٠٠٦. العدد ٨.

٢٣. مورشاكوفا ت. إجراءات جديدة للتنفيذ المتبادل للإجراءات القضائية بشأن النزاعات الاقتصادية بين روسيا وبيلاروسيا // العدالة الروسية. ٢٠٠٢. رقم ١٢.

الطلب ما يلي:

المدنية في الاتحاد الروسي والمادة ٢٤٢ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، فضلاً عن المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي، تصدر المحكمة حكماً بشأن قبول طلب الإجراءات. عند إعداد القضية للمحاكمة، توضح المحكمة المسائل التالية:

١. ما إذا كان المدعى عليه يوافق على التماس الاعتراف وتنفيذ قرار محكمة أجنبية أو هيئة تحكيم أجنبية، إن لم يكن كذلك، فلاي أسباب، مع تقديم الأدلة التي تدعم اعتراضاته؛

٢. ما إذا كان المدعى عليه قد أخطر من قبل المحكمة التي أصدرت القرار بموعد ومكان جلسة القضية؛

٣. ما إذا كان القرار قد دخل حيز النفاذ القانوني في إقليم المحكمة التي أصدرته؛

٤. ما إذا كان المدعى عليه قد استأنف القرار رهنأ بالاعتراف والتنفيذ؛

٥. ما إذا كان هناك حكم آخر لمحكمة الاتحاد الروسي في قضية مماثلة، صدر قبل صدور القرار رهنأ بالاعتراف والتنفيذ؛

٦. ما إذا كانت محكمة الاتحاد الروسي لديها قضية مماثلة في إجراءاتها، بدأت قبل صدور القرار رهنأ بالاعتراف والتنفيذ ولم يتم النظر فيها حتى لحظة تقديم الالتماس؛

٧. ما إذا كان المدعى عليه، الذي لم يشارك في الإجراءات، قد أخطر على الفور وبشكل صحيح بموعد ومكان جلسة القضية.

يؤكد هذا الأمر بنسخ مصدقة من

١. اسم محكمة التحكيم التي يُقدّم إليها الطلب؛

٢. اسم ومقر المحكمة الأجنبية أو اسم وتشكيل محكمة التحكيم أو التحكيم التجاري الدولي ومقرها؛

٣. اسم المدعي ومقره أو مكان إقامته؛

٤. اسم المدعى عليه ومقره أو مكان إقامته؛

٥. معلومات عن قرار المحكمة الأجنبية أو حكم التحكيم الأجنبي الذي يطلب المدعي الاعتراف به وتنفيذه؛

٦. التماس المدعي للاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية أو حكم التحكيم الأجنبي وتنفيذه؛

٧. قائمة بالمستندات المرفقة.

تنص المادة ٢٤٢ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، المادة ٤١١، على المتطلبات التالية لمحتوى طلب تنفيذ حكم محكمة أجنبية: اسم المدعي، ووكيله، وإذا كان الطلب مقدماً من وكيل، فيرجى بيان مكان إقامتهما، وإذا كان المدعي شخص اعتباري، فيرجى بيان موقعه؛ طلب من المدعي للسماح بتنفيذ القرار أو بيان تاريخ بدء تنفيذه. يُرفق بطلب الاعتراف بقرار التحكيم الأجنبي وتنفيذه، ما لم يُنص على خلاف ذلك في معاهدة دولية للاتحاد الروسي: أصل قرار التحكيم الأجنبي المُصدق عليه أو نسخة منه؛ اتفاق التحكيم الأصلي أو نسخة منه؛ ترجمة معتمدة إلى اللغة الروسية للوثائق المحددة. إذا استوفى الطلب الشروط المنصوص عليها في المادة. استناداً إلى المادة ٤١١ من قانون أصول المحاكمات

يحق للمدين التقدم بطلب إلى محكمة التحكيم لرفض تنفيذ القرار الأجنبي على أراضي الاتحاد الروسي. وبعبارة أخرى، فإن الطرف النشط في عملية التحكيم ليس المدعي، بل المدعى عليه.

وهكذا، فإن اتفاقية إجراءات حل النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية (كليف، ٢٠٠٣، ٩٢) تنظم قضايا الاختصاص القضائي والتنفيذ المتبادل لقرارات محاكم الدولة ومحاكم التحكيم في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (المادة ٣). ووفقاً لهذه الاتفاقية الإقليمية الدولية، تُمنح القرارات الأجنبية نظاماً وطنياً للتنفيذ. أي أنه لا يُقدم طلب المدعي للاعتراف بالقرار إلى محكمة الدولة التي يُطلب فيها التنفيذ، ولكن التماس (طلب) المدعى عليه لرفض تنفيذ مثل هذا القرار (المادة ٩)، إذا كانت هناك أسباب لذلك منصوص عليها في المادة ٨ من الاتفاقية. وبالتالي، ستنظر محكمة التحكيم في طلب المدعى عليه لرفض تنفيذ قرار محكمة أجنبية أو تحكيم بموجب قواعد المادة ٢٤٣ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي. يمكن أيضاً توفير إجراء مبسط لتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية من خلال المعاهدات الدولية الثنائية بشأن المساعدة القانونية (على سبيل المثال، المعاهدة بين الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروسيا بتاريخ ٢٠٠٢، ٢٩، ٠٧، «بشأن إجراءات التنفيذ المتبادل للإجراءات القضائية»).

ينظر القاضي في الطلب باستدعاء الأطراف فقط. مع ذلك، لا يحول غيابهم

وثائق تؤكد واقعة الإخطار، مع إثبات تسليمها للمدين، مستوفية لمتطلبات تشريعات الإجراءات المدنية المتعلقة بإخطار الأطراف، مُبينة: متى وأين أرسل إشعار المحكمة بالقضية، وطريقة إرساله، ومعلومات تسليمه للمرسل إليه؛ ومتى أرسلت نسخة من الإخطار إلى المدعى عليه مع إثبات تسليمه. بعد أن يُقرَّ القاضي بتجهيز القضية، يصدر قراراً بإحالتها إلى المحكمة للنظر فيها^{٢٤}.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للفصل في طلبات الاعتراف وتنفيذ الأحكام والقرارات التحكيمية الأجنبية

وفقاً للمادة ٢٤٣ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، يُنظر في طلب الاعتراف بقرار محكمة أجنبية أو قرار تحكيم وتنفيذه في جلسة محكمة، مع إخطار الأطراف المعنية من قاضٍ واحد خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ استلامه. وكقاعدة عامة، يُنظر في الطلب بإجراء قضائي خصومي مع سماع أقوال الأطراف^{٢٥}. وكقاعدة عامة، يُنظر في الطلب بإجراء خصومي مع جلسة استماع للأطراف. ويجوز للمعاهدات الدولية للاتحاد الروسي أن تُحدد إجراءً مختلفاً للنظر في طلبات الاعتراف بقرارات المحاكم والتحكيم الأجنبية وتنفيذها. ووفقاً لهذا الإجراء، يحق للمدعي، دون طلب إصدار أمر قضائي، إحالة القرار الأجنبي إلى بنك أو محضر روسي. وفي هذه الحالة،

٢٤. مورانوف أ.ي. تنفيذ القرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية: اختصاص المحاكم الروسية. موسكو: «البيت القانوني»، ٢٠٠٢.

٢٥. نيشاتيفا ت.ن. حول الاعتراف بالقرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية وتنفيذها. // ممارسة التحكيم. ٢٠١٢. رقم ١١.

الحالات التي يجوز فيها رفض تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية. ويقدم كل من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي (المادة ٤١٢) وقانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي (المادة ٢٤٤) قائمةً بهذه الحالات. ورغم أن قواعد التشريع الروسي، في جوهرها، قريبة من شروط التنفيذ التعاقدية، إلا أن هناك اختلافات أيضاً. وتُظهر مقارنة اتفاقيات المساعدة القانونية مع بعضها البعض بعض الاختلافات في التنظيم. يجوز رفض التنفيذ: (إذا كانت القضية، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وفي الحالات غير المنصوص عليها فيها، وفقاً لتشريعات بلد التنفيذ، تقع ضمن الاختصاص الحصري لمحاكمه (البند «ز» من المادة ٥٥ من اتفاقية مينسك لعام ١٩٩٣، والمادة ١٨ من الاتفاقية مع إسبانيا لعام ١٩٩٠، والمادة ٥٣ من الاتفاقية مع بولندا بشأن المساعدة القانونية لعام ١٩٩٦، والمادة ٥٦ من الاتفاقية مع إستونيا لعام ١٩٩٣، إلخ؛) إذا تم انتهاك قواعد الاختصاص القضائي الحصري الواردة في الاتفاقية نفسها (المادة ٩ من اتفاقية كييف لعام ١٩٩٢، والمادة ٥٢ من الاتفاقية مع بلغاريا لعام ١٩٧٥، والمادة ٢٤ من الاتفاقية مع اليونان لعام ١٩٨١، وما إلى ذلك)؛) إذا كانت المحكمة التي أصدرت القرار غير مختصة وفقاً لتشريعات بلد الأداء (المادة ١٥ من الاتفاقية مع الجزائر لعام ١٩٨٢، والمادة ٢٠ من الاتفاقية مع الصين لعام ١٩٩٢) أو دون تحديد تشريعات البلد الذي ليست مختصة فيه (المادة ٢٠ من الاتفاقية مع الأرجنتين لعام ٢٠٠٠).

من جهة، يستحيل تجاوز القواعد

دون النظر فيه. عند النظر في القضية، تُثبت محكمة التحكيم في جلسة المحكمة وجود أو عدم وجود أسباب للاعتراف بقرار المحكمة الأجنبية وحكم التحكيم الأجنبي وتنفيذهما، المنصوص عليهما في قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، وذلك من خلال دراسة الأدلة المقدمة إليها، وإثبات الادعاءات والاعتراضات المذكورة. تجدر الإشارة إلى أنه عند النظر في طلب الاعتراف بقرار محكمة أجنبية وتنفيذه، لا يحق لمحكمة التحكيم مراجعة قرار المحكمة الأجنبية من حيث الموضوع، وإنما تتحقق فقط من امتثاله للشروط المنصوص عليها في القانون والمعاهدة الدولية. ترتبط بعض المشاكل بشروط الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وتنفيذها (والتي تُسمى أحياناً قائمة بحالات رفض التنفيذ المحتملة). وعادةً ما تُنظم هذه الشروط المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي التي تُنشئ هذا الاعتراف والتنفيذ. وفقاً للمعاهدات، لا يجوز رفض الاعتراف والتنفيذ إلا في الحالات المنصوص عليها في المعاهدة ذات الصلة (عادةً ما تُصاغ القائمة على أنها شاملة). ورغم الاختلافات القائمة في لوائح العقود، لا تزال جميع العقود تُشدد على شروط الاعتراف والتنفيذ التالية: نفاذ القرار، ومراعاة حقوق الطرف الذي لم يشارك في العملية، وعدم صدور قرار بشأن هذه القضية في الدولة المطلوب إليها التنفيذ. وكثيراً ما تُدرج العقود الحديثة شرطان آخران: عدم الاختصاص الحصري لمحاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ، وعدم تعارض التنفيذ مع النظام العام لهذه الدولة^{٢٦}.

بدوره، يُحدد التشريع الروسي أيضاً

٢٦. بابكوف، أ. أ. الاعتراف الرسمي وتنفيذ قرارات المحاكم في القضايا المدنية والتجارية داخل الاتحاد الأوروبي // التشريع. ٢٠١١٠. رقم ٢.

باتفاقية كييف) - مع دول رابطة الدول المستقلة، لا يمكن أن تنشأ مشكلة النظام العام. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن هذه الفكرة - بالنظر إلى التغييرات التي حدثت في العالم - قد احتفظت بأهميتها اليوم^{٢٨}.

هناك فئة من القضايا، قراراتها لا تتطلب بطبيعتها التنفيذ (ما يُسمى بالاعتراف «البسيط»): في قضايا الطلاق، والاعتراف بالأبوة، وإثبات الوقائع، إلخ. لا يوجد وضوح تام بشأن مسألة الاعتراف «البسيط» بقرارات المحاكم الأجنبية في النزاعات الاقتصادية. لا يتضمن قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، على عكس قانون أصول المحاكمات المدنية، أي قواعد خاصة بهذا الاعتراف. ويُعزى ذلك إلى أن القرارات المتعلقة بهذه النزاعات لا تعني في أغلب الأحيان الاعتراف فحسب، بل التنفيذ أيضاً. ومع ذلك، قد يرغب الأطراف أحياناً في الاعتراف «البسيط» بقرار ما - على سبيل المثال، قرار إعلان إفلاس شخص أجنبي أو إبطال معاملة. هل يسمح قانوننا بالاعتراف «البسيط» بقرارات النزاعات الاقتصادية؟ من غير المرجح أن يكون المشرع قد قصد منع هذا الاعتراف. إضافةً إلى ذلك، ما هي إلا إشارة إلى الاعتراف بقرار أجنبي، قواعد الفقرة ٢ من الجزء الأول من المادة ١٥٠ والجزء الثاني من المادة ٢٥٢ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، المتعلقة بإنهاء الإجراءات من قِبَل المحكمة في حال وجود قرار صادر عن محكمة أجنبية خاضع للاعتراف (أي «خاضع للاعتراف»، وليس «مُعترف

المنصوص عليها في معاهدة دولية، وبالتالي تطبيق قواعد «داخلية» على الاختصاص الحصري إذا لم تُشر إليها المعاهدة. من جهة أخرى، فإن الطبيعة الخاصة للقواعد «الداخلية» على الاختصاص الحصري تُفضي إلى استنتاج مفاده أن المعاهدة لا يمكن أن تُشكّل عائقاً أمام تطبيقها حتى في غياب أي إشارة محددة فيها إلى تطبيق القواعد «الداخلية» على الاختصاص الحصري^{٢٧}. وهناك أيضاً مجموعة ثالثة من المعاهدات - وهي معاهدات المساعدة القانونية، المُبرمة في معظمها منذ زمن بعيد (مع ألبانيا، والمجر، وفيتنام، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ومنغوليا، ورومانيا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا)، والتي لا تُذكر فيها السياسة العامة، سواءً كأساس لرفض التنفيذ أو كقاعدة عامة. كما لم تُذكر السياسة العامة في اتفاقية كييف لعام ١٩٩٢. بالنسبة للمجموعة الأخيرة من المعاهدات، فإن مسألة علاقتها بالتشريع الروسي أساسية، وتحديدًا مع الفقرة ٥ من الجزء الأول من المادة ٤١٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي والفقرة ٧ من الجزء الأول من المادة ٢٤٤ من قانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي، والتي تنص على التناقض مع النظام العام كأساس لرفض التنفيذ. هل تخضع أحكام هذه القوانين للتطبيق؟ ما الذي كانت الدول المتعاقدة تقصده عندما لم تدرج بنداً بشأن النظام العام في اتفاقياتها؟ على الأرجح - وقد تم النظر في هذا أيضاً في المبدأ - أنها انطلقت من حقيقة أنه في العلاقات مع الدول الاشتراكية، ولاحقاً (فيما يتعلق

٢٧. سيجلين ب.س. الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في الاتحاد الروسي بموجب قانون الإجراءات المدنية الجديد وقانون إجراءات التحكيم // SPS Consultant Plus. ٢٠١٥.
٢٨. ستارجينيتسكي ف.ب. قرار المحكمة الأجنبية كأساس لإجراء تعديلات على السجل العام للدولة في الاتحاد الروسي // مجلة ممارسة التحكيم. ٢٠١٠. رقم ٨.

«به»؟ تُعترف بالقرارات الأجنبية المتعلقة بالنزاعات الاقتصادية، وفقاً للمادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم في الاتحاد الروسي، عندما ينص على هذا الاعتراف معاهدة دولية للاتحاد الروسي أو قانوناً فيدرالي. وبالتالي، تُنظّم إجراءات الاعتراف والتنفيذ بموجب المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي وقواعد التشريعات الوطنية، مع إعطاء الأولوية لقواعد المعاهدات الدولية^{٢٩}. تتشابه إجراءات الاعتراف والتنفيذ بقرارات المحاكم الأجنبية ومحاكم التحكيم الأجنبية (التحكيم) من قِبَل محاكم التحكيم والمحاكم ذات الاختصاص العام في كثير من النواحي. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات، وتحدث إلى حد كبير بسبب المعاهدات الدولية^{٣٠}، التي تصاغ في كثير من الأحيان بشكل مختلف، على وجه الخصوص، أسباب رفض الاعتراف وتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية^{٣١}.

٢٩. شاك هـ. قانون أصول المحاكمات المدنية الدولي، موسكو، ٢٠٠١.

٣٠. اتفاقية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٣ «بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في القضايا المدنية والأسرية والجنائية».

٣١. ياركوف ف.ف. تعليق على قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي. موسكو، ٢٠٠٩.

الخاتمة

الأجنبية وتنفيذها. اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها المؤرخة ١٠ يونيو ١٩٥٨ والاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي المؤرخة ٢١ أبريل ١٩٦١ سارية المفعول في هذا المجال^{٣٢}. ونتيجة لذلك، يمكن الاستنتاج أن: تطوير التعاون الاقتصادي والقانوني الدولي ورغبة روسيا في تبني القيم والمعايير الأوروبية تتطلب تحسين التشريعات وأنشطة وكالات إنفاذ القانون في هذا المجال؛ تعريف واضح لموقف محكمة التحكيم العليا في الاتحاد الروسي بشأن مسألة الشرعية، في إطار التشريع الحالي، للسماح بتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية في حالة عدم وجود معاهدة دولية مع الدولة التي أصدرت حكمها القرار الذي ينص بشكل مباشر على هذا الاعتراف والتنفيذ؛ يجب أن يكون نهج كلا فرعي السلطة القضائية - محاكم التحكيم والمحاكم ذات الاختصاص العام - تجاه القضية الأساسية ذات الأهمية العامة فيما يتعلق بتحديد نطاق قرارات المحاكم الأجنبية الخاضعة للاعتراف والتنفيذ، والتي تؤثر إلى حد ما على سيادة الدولة الروسية، موحداً؛ المشاركة في المعاهدات الدولية التي تنص على الاعتراف المتبادل وتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية هي أداة مهمة للتعاون القانوني مع الدول الأجنبية.

ثانياً: التوصيات:

١. توحيد الإطار التشريعي:

- تعديل القوانين الروسية لتضمين مبدأ المعاملة بالممثل كأساس للاعتراف

أولاً: النتائج:

أظهرت دراسة مسائل الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية وقرارات محاكم التحكيم الأجنبية (التحكيم) وجود إشكاليات نظرية وعملية تتعلق بتطبيق المحاكم للتشريعات والمعاهدات الدولية. وبالتالي، تبين أن محاكم الاختصاص العام ومحاكم التحكيم الحكومية تفسر أحكام التشريعات الحالية بشكل مختلف، لا سيما القواعد التي تنص على عدم الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية إلا في حال وجود معاهدة دولية ذات صلة (الجزء ٣ من المادة ٦ من القانون الدستوري الاتحادي «بشأن النظام القضائي للاتحاد الروسي»، والمادة ٤٠٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي، والمادة ٢٤١ من قانون أصول التحكيم للاتحاد الروسي). وتسمح بعض محاكم التحكيم بتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية حتى في حال عدم وجود معاهدة دولية مع الدولة التي أصدرت حكمها القرار، تنص على الاعتراف وتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية. ولم تحدد المحكمة العليا للتحكيم في الاتحاد الروسي موقفها رسمياً، وهو ما يستخلص من تحليل الرسالة الإعلامية المؤرخة في ٢٢ كانون الأول ٢٠٠٥، رقم ٩٦. ولا تسمح المحاكم ذات الاختصاص العام بالاعتراف بالأحكام الأجنبية وتنفيذها إلا في حالة وجود معاهدة دولية مع البلد الذي صدرت فيه الأحكام.

هناك أيضاً مشاكل نظرية وعملية مرتبطة بالاعتراف بقرارات التحكيم

٣٢. الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٦١.



٣. تحسين الممارسة القضائية:
- إصدار توجيهات موحدة من المحكمة العليا الروسية لتفسير شروط التنفيذ.
 - تدريب القضاة على تطبيق مبدأ النظام العام بشكل مرن دون تعسف.
٤. تسهيل الإجراءات:
- تبني إجراءات مبسطة للاعتراف بالأحكام الأجنبية في القضايا غير الخلافية (مثل الأحكام الأسرية أو التجارية).
 - إنشاء قاعدة بيانات مركزية للأحكام الأجنبية المعترف بها في روسيا.
٢. تعزيز التعاون الدولي:
- الانضمام إلى مزيد من المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف (مثل تحديث اتفاقيات رابطة الدول المستقلة).
 - التنسيق مع المنظمات الدولية (مثل UNCITRAL) لمواءمة التشريعات مع المعايير العالمية.

Declaration of Conflicting Interests

-The author declared that there isn't any potential conflicts of interest with respect to the research, authorship, and/or publication of this article.

اقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال

Funding

The author received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

التمويل

لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

Ethical Statement

This research complies with ethical standards for conducting scientific studies. Informed consent was obtained from all individual participants included in the study.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

Data availability statement

The data that support the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المرسل.

Supplemental Material

Supplemental material for this article is available online.

المواد التكميلية

لا توجد مواد تكميلية لهذا البحث

Acknowledgements

The authors did not declare any acknowledgements

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث

المصادر:

أولاً: القوانين:

١. القانون الدستوري الاتحادي المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ رقم ١- FKZ «بشأن النظام القضائي في الاتحاد الروسي».
٢. قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي المؤرخ ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ رقم ١٣٨- FZ // النسخة الحالية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥.
٣. قانون إجراءات التحكيم في الاتحاد الروسي المؤرخ ٢٤ يوليو ٢٠٠٢ رقم ٩٥- FZ // النسخة الحالية بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥.
٤. قانون الاتحاد الروسي المؤرخ ٧ يوليو ١٩٩٣ رقم ١-٥٣٣٨ «الناظم للتحكيم التجاري الدولي».

ثانياً: القرارات القضائية.

٥. قرار الجلسة الكاملة للمحكمة العليا للتحكيم بتاريخ ١١ يونيو ١٩٩٩ رقم ٨ بشأن تأثير المعاهدات الدولية للاتحاد الروسي فيما يتعلق بقضايا إجراءات التحكيم.
٦. قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي رقم ٥-٢٠٢-G-٦٤ بتاريخ ٢٠٠٢، ٠٦، ٠٧.
٧. قرار المحكمة الفيدرالية للتحكيم لضاحية موسكو بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠٠٢ رقم ٤٠-A/٧٨١٣-٠٢.
٨. رسالة توضيحية من هيئة رئاسة المحكمة العليا للتحكيم في الاتحاد الروسي بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ رقم ٩٦.
٩. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة الشرق الأقصى بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٣، رقم ٠٣-٠٣/A٧٣-F-١٤٠/١.
١٠. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة موسكو بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٣، رقم ٤٠-A/٢٤٤٨-٠٣-P.
١١. قرار هيئة مكافحة الاحتكار الفيدرالية لمنطقة موسكو بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥، رقم ٤٠-A/٨٥٨١-KG-P-٠٥.

ثالثاً: البحوث القانونية.

١٢. ليتفينسكي د.ف. الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية في القضايا المدنية. سانت بطرسبرغ، ٢٠٠٥.
١٣. ليتفينسكي د.ف. مرة أخرى حول إمكانية تنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية على أراضي الاتحاد الروسي في غياب معاهدة دولية // نشرة محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي. ٢٠٠٦. رقم ٤-٥.

١٤. جريجوريف ل.أ. حول التعاون الدولي في مجال تنفيذ قرارات المحاكم // مجلة المحامي. ٢٠٠٥. رقم ١٢.
١٥. إليسيف ن.ج. تعليق على قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي. موسكو، ٢٠٠٦.
١٦. ليتفينسكي د.ف.، قضايا الاعتراف بقرارات محاكم الدول الأجنبية وتنفيذها (بناءً على تحليل القانونين الفرنسي والروسي). سانت بطرسبرغ، ٢٠٠٣.
١٧. بوغوسلافسكي م.م.، القانون الدولي الخاص: كتاب دراسي. مجلة المحامي، ٢٠٠٥.
١٨. كوماروف ج. القرار الأجنبي - التنفيذ الروسي (الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها في ممارسة محكمة التحكيم بموسكو) // محامي الأعمال. ٢٠٠٣. العدد ٢١.
١٩. ستارجينيتسكي ف.ف. قرار المحكمة الأجنبية كأساس لإجراء تعديلات على السجل العام للدولة في الاتحاد الروسي // ممارسة التحكيم. ٢٠١٠. رقم ٨.
٢٠. ماريشيفا ن.ي. قضايا الاعتراف وتنفيذ قرارات المحاكم الأجنبية في روسيا // مجلة القانون الروسي. ٢٠٠٦. العدد ٨.
٢١. مورشاكوف ت. إجراءات جديدة للتنفيذ المتبادل للإجراءات القضائية بشأن النزاعات الاقتصادية بين روسيا وبيلاروسيا // العدالة الروسية. ٢٠٠٢. رقم ١٢.
٢٢. مورانوف أ.ي. تنفيذ القرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية: اختصاص المحاكم الروسية. موسكو: «البيت القانوني»، ٢٠٠٢.
٢٣. نيشاتيفات ن. حول الاعتراف بالقرارات القضائية والتحكيمية الأجنبية وتنفيذها. // ممارسة التحكيم. ٢٠١٢. رقم ١١.
٢٤. بابكوف، أ.أ. الاعتراف الرسمي وتنفيذ قرارات المحاكم في القضايا المدنية والتجارية داخل الاتحاد الأوروبي // التشريع. ٢٠١٠. رقم ٢.
٢٥. سيجلين ب.س. الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في الاتحاد الروسي بموجب قانون الإجراءات المدنية الجديد وقانون إجراءات التحكيم // SPS Consultant Plus. ٢٠١٥.
٢٦. شاك هـ. قانون أصول المحاكمات المدنية الدولي، موسكو، ٢٠٠١.
٢٧. ياركوف ف.ف. تعليق على قانون أصول المحاكمات المدنية للاتحاد الروسي. موسكو، ٢٠٠٩.

رابعاً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

٢٨. اتفاقية بين الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروسيا بشأن إجراءات التنفيذ المتبادل لأحكام القضايا الصادرة عن محاكم التحكيم في الاتحاد الروسي والمحاكم

الاقتصادية في جمهورية بيلاروسيا. تم إبرامه في موسكو بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠١، وتم التصديق عليه من قبل الاتحاد الروسي بموجب القانون الاتحادي المؤرخ ١١ يوليو ٢٠٠٢ رقم ٩٠-FZ // مجموعة تشريعات الاتحاد الروسي. ٢٠٠٢. رقم ٢٨. ص ٢٧٩٤.

٢٩. الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٦١.

٣٠. اتفاقية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٢ «بشأن إجراءات حل النزاعات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية».

٣١. اتفاقية الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٣ «بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في القضايا المدنية والأسرية والجنائية».

References

Первое: Законы

1. Федеральный конституционный закон от 31 декабря 1996 г. №-1 ФКЗ «О судебной системе Российской Федерации»;

2. Гражданский процессуальный кодекс РФ от 14 ноября 2002 г. №-138ФЗ // действующая редакция от 06.04.2015;

3. Арбитражный процессуальный кодекс РФ от 24 июля 2002 г. №-95 Ф3 // действующая редакция от 06.04.2015;

Закон РФ от 7 июля 1993 г. №1-5338 «О международном коммерческом арбитраже»;

Второе: Судебные решения.

1. Постановление Пленума Высшего Арбитражного Суда от 11 июня 1999 г. № 8 «О влиянии международных договоров Российской Федерации на вопросы арбитражного разбирательства».

2. Постановление Верховного Суда Российской Федерации от 7 июня 2002 г. № -5Г64-02.

3. Постановление Федерального арбитражного суда Московской области от 2 декабря 2002 г. № КГ-А02-7813/40.

4. Разъяснительное письмо Президиума Высшего Арбитражного Суда Российской Федерации от 22 декабря 2005 г. № 96.

5. Постановление Федеральной антимонопольной службы по Дальневосточному округу от 25 февраля 2003 г. № Ф-03А140/1-03/73.

6. Постановление УФАС по Московской области от 19 июня 2003 г. № КГ-А-03-2448/40П.

7. Постановление УФАС по Московской области от 19 октября 2005 г.



№ КГ-А-05-8581/40П.

Третье: Юридические исследования.

1. Литвинский Д.В. Признание решений иностранных судов по гражданским делам. СПб., 2005.

2. Литвинский Д.В. Еще раз о возможности исполнения решений иностранных судов на территории Российской Федерации при отсутствии международного договора // Вестник Высшего Арбитражного Суда Российской Федерации. 5-4 № ,2006.

3. Григорьева Л.А. О международном сотрудничестве в сфере исполнения судебных решений // Журнал «Юрист». 12 № ,2005.

4. Елисеев Н.Г. Комментарий к Гражданскому процессуальному кодексу Российской Федерации. М., 2006.

5. Литвинский Д.В. Вопросы признания и приведения в исполнение решений судов иностранных государств (на основе анализа французского и российского права). СПб., 2003.

6. Богуславский М.М. Международное частное право: Учебное пособие. Журнал «Юрист», 2005.

7. Комарова Г. Иностранное решение — российское исполнение (признание и приведение в исполнение арбитражных решений в практике Арбитражного суда г. Москвы) // Бизнес-юрист. 21 № ,2003.

8. Старжницкий В.В. Решение иностранного суда как основание для внесения изменений в Государственный публичный реестр Российской Федерации // Арбитражная практика. 8 № ,2010.

9. Марешева Н.Ю. Вопросы признания и приведения в исполнение иностранных судебных решений в России // Журнал российского права. 8 № ,2006.

10. Мурчакова, Т. Новый порядок взаимного исполнения судебных решений по экономическим спорам между Россией и Белоруссией // Российская юстиция. 12 № ,2002.

11. Муранов, А.Ю. Исполнение иностранных судебных и арбитражных решений: юрисдикция российских судов. М.: «Юридический дом», 2002.

12. Нечатьева, Т.Н. О признании и приведении в исполнение иностранных судебных и арбитражных решений // Арбитражная практика. 11 № ,2012.

13. Бабкова, О.А. Официальное признание и исполнение судебных решений по гражданским и арбитражным делам в рамках Европейского союза // Законодательство. 2 № ,2010.

14. Сиглин, П.С. Признание и приведение в исполнение иностранных



арбитражных решений в Российской Федерации по новому Гражданскому процессуальному кодексу и Арбитражному процессуальному кодексу // СПС Консультант Плюс. 2015.

15. Шак, Х. Международный гражданский процессуальный кодекс. М., 2001.

16. Ярков, В.В. Комментарий к Гражданскому процессуальному кодексу Российской Федерации. М., 2009.

Четвертое: Международные договоры и соглашения:

1. Соглашение между Российской Федерацией и Республикой Беларусь о порядке взаимного исполнения решений арбитражных судов Российской Федерации и хозяйственных судов Республики Беларусь. Заключено в г. Москве 17 января 2001 г. и ратифицировано Российской Федерацией Федеральным законом от 11 июля 2002 г. № -90ФЗ // Собрание законодательства Российской Федерации. 28 № .2002. С. 2794.

2. Европейская конвенция о международном коммерческом арбитраже 1961 г.

3. Конвенция государств — участников Содружества Независимых Государств 1992 г. «О порядке разрешения споров, связанных с осуществлением хозяйственной деятельности».

4. Конвенция государств — участников Содружества Независимых Государств 1993 г. «О правовой помощи и правовых отношениях по гражданским, семейным и уголовным делам».